المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

الحضور العسكري الأجنبي في القرن الأفريقي
الأسبـــــــــاب والتداعيـــــــات

وحـــــدة أبحـــــاث شـــــرق افريقيـــــا
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

AFPD
Africa Forum for Peace and Defense
منتـــدى أفريقيـــا للسلـــم والدفـــاع

ورقـــة بحثيـــة
15 سبتمبر 2024

منتدي افريقيا للسلم والدفاع هو احد الوحدات البحثية التابعة للمركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية يهدف الي بحث ودراسة القضايا المتعلقة بمناطق القرن الافريقي وجنوب الصحراء لما لهما من التأثير المباشر علي المجال الحيوي للدولة الليبية ويعمل المنتدي في اطار البحث العلمي والدراسات والابحاث والتحليلات الامنية والعسكرية وفقا للرؤية الشاملة لمفهوم الامن القومي الاقليمي والدولي في هذه المناطق الحيوية للقارة الافريقية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

منتدى افريقيا للسلم والدفاع

بالمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

الحضور العسكري الأجنبي في القرن الإفريقي:

الأسباب والتداعيات

ورقة بحثية

وحدة أبحاث شرق افريقيا

15 سبتمبر 2024

يُعد البحر الأحمر من أهم الممرات المائية في العالم، حيث يربط بين أقدم ثلاث قارات (آسيا، وإفريقيا، وأوروبا) ويتحكَّم في حركة الملاحة والتجارة الدولية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحركات غير مسبوقة للتواجد وبناء القواعد العسكرية على سواحل البحر الأحمر، لاسيما الإفريقية منها في منطقة القرن الإفريقي. فما هي أسباب بناء القواعد العسكرية الأجنبية في دول القرن الإفريقي؟ وكيف يُمكن رسم خريطة الحضور العسكري هناك؟ وما هي التداعيات المُترتبة على هذا الحضور؟ تلك هي التساؤلات التي نسعى للإجابة عليها خلال هذه الورقة..

أولاً: أسباب السباق حول الحضور العسكري في القرن الإفريقي

تُعاني دول القرن الإفريقي من واقع هش يجعل منها عُرضة للتدخلات الخارجية التي تعصف باستقرارها؛ حيث:

- **إثيوبيا:** والتي اندلعت بها حرب أهلية لأكثر من عامين بين حكومة رئيس الوزراء آبي أحمد وجبهة تحرير شعب تيجراي. وقد تسبب الصراع في دمار واسع النطاق، ونزوح الملايين من الناس، وإحداث أزمة إنسانية، ولا تزال نتائج الحرب غير مُؤكَّدة.
- **الصومال:** البلد الذي عانى على مدى عقود من الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، يُكافح من أجل تعزيز السلام الهش. ولا تزال الحكومة الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، تُقاتل حركة الشباب، وهي جماعة مُتطرفة مُرتبطة بتنظيم القاعدة، وتستمر في السيطرة على مساحات شاسعة من المناطق الريفية في الصومال، وتُنفِّذ هجمات مُنتظمة ضد القوات الحكومية والمدنيين والأهداف الدولية.
- **جيبوتي:** تتمتَّع جيبوتي بموقع إستراتيجي عند مدخل البحر الأحمر، وقد برزت كلاعب رئيسي في منطقة القرن الإفريقي، لكنها تُواجه أيضًا تحديات أمنية. ففي السنوات الأخيرة، انجرفت جيبوتي إلى الصراع في إثيوبيا المُجاورة، حيث استضافت لاجئين من الحرب الأهلية وقدَّمت

الدعم للحكومة الإثيوبية، كما تشعر البلاد بالقلق من النفوذ المتزايد لجيرانها، إريتريا والصومال وأرض الصومال.

- **إريتريا:** تظل إريتريا، التي نالت استقلالها عن إثيوبيا في عام 1993، دولة عسكرية إلى حدٍّ كبير ولها ماضٍ مُضطرب. ويحكم البلاد الرئيس أسياس أفورقي، الذي تعرَّض لانتقادات بسبب حكمه الاستبدادي وانتهاكات حقوق الإنسان، كما وتتسم العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا بالتعقيد والتوتر حتى بعد المصالحة بين نظامي أحمد وأفورقي.
- **أرض الصومال:** وهي جمهورية مُعلنة من جانب واحد في شمال غرب الصومال، وتعيش حالة من الاستقلال الفعلي منذ عام 1991، وقد أحرزت تقدُّمًا كبيرًا في إنشاء حكومتها ومؤسساتها، ولكنها لا تزال غير مُعترف بها من قِبل المجتمع الدولي.[1]

صورة تجمع بينكل من الدول (الصومال وجيبوتي واثيوبيا وإريتريا)[2]

ومع هذه الهشاشة التي تمر بها دول القرن الإفريقي؛ هناك العديد من العوامل التي تقف وراء سعي العديد من القوى الدولية والإقليمية في المرحلة الراهنة إلى ترسيخ وجودها على سواحل

[1] José Carlos Palma, "Assessing the Military Situation in the Horn of Africa: A Complex Geopolitical Landscape", ISSG, **19/1/2024.** At: https://2u.pw/kyNRGDoS
[2] https://2u.pw/vqScdlaJ

تلك الدول على البحر الأحمر. فبالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي يحتلها هذا الممر المائي الحيوي، خاصةً الجانب الإفريقي منه؛ فقد طرحت السنوات الأخيرة مجموعة من العوامل والتهديدات، التي دفعت بفاعلين جُدد إلى تدشين وجودهم العسكري على سواحل البحر الأحمر في محاولة لحماية مصالحهم وتحقيق أهدافهم.

أولها؛ تصاعُد التنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية: حيث غيَّرت الصين من سياستها الخارجية وقامت بإنشاء أول قاعدة بحرية لها في الخارج في جيبوتي، ويُعبِّر إنشاء هذه القاعدة عن تحرُّك الصين بعيدًا عن تركيزها التقليدي على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نتيجة لتزايد مصالحها في إفريقيا والشرق الأوسط. كما يُمكن أن يُنظر إلى هذا التطور في إطار المشروع الصيني مبادرة الحزام والطريق، الذي تسعى من خلاله إلى إنشاء طرق برية وبحرية تربط أقاليم من آسيا والمحيط الهندي.

وثانيها؛ التطورات المُتلاحقة في العالم العربي: فمثلاً؛ أسهمت المشكلات التي يُواجهها اليمن وما تبعها من تصاعد للعمليات الحربية على أراضيه، وكذلك الأزمة القطرية وما أحاط بها من تهديدات على صعيد تماسُك مجلس التعاون الخليجي، في اندفاع بعض الدول لترسيخ وجودها العسكري على سواحل البحر الأحمر، مثل الإمارات والسعودية وتركيا.[3]

ثانيًا: خريطة الحضور العسكري في القرن الإفريقي

تبلغ مساحة سطح البحر الأحمر إلى حوالي 438 ألف كيلومتر مربع. وخلال هذه المساحة تسابقت العديد من القوى العربية والأجنبية على التواجد العسكري بها خلال السنوات الأخيرة، لاسيما على السواحل الإفريقية، واختلفت أشكال هذا التواجد ما بين دول تمتلك قواعد عسكرية في بعض دول القرن الإفريقي، وأخرى تتواجد بعدة أشكال دون أن تمتلك قاعدة..

[3] **د. أميرة محمد عبد الحليم، "القواعد العسكرية في البحر الأحمر... تغير موازين القوى"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018/1/30. متاح على الرابط:** https://2u.pw/cbToL64K

وتتوزَّع القواعد العسكرية بين عدد من الدول، يأتي في مقدمتها جيبوتي التي تُعد من أفقر دول العالم، حيث تزيد نسبة الفقر بين سكانها عن 50%، وتفتقد إلى الموارد الطبيعية. وتضم سواحل جيبوتي عددًا من القواعد العسكرية، أقدمها القاعدة الفرنسية؛ حيث تحظى فرنسا بنفوذ كبير داخل جيبوتي منذ استقلالها عام 1977؛ فقد قدَّم الجيش الفرنسي التمويل الأساسي لحكومة جيبوتي مع ضمان حمايتها والدفاع عنها في مواجهة أي أعمال عدائية خارجية، في مُقابل أن تسمح جيبوتي لفرنسا ببناء القواعد العسكرية وتقدم التسهيلات واسعة النطاق لتدريبات الجيش الفرنسي. وإلى جانب القاعدة الفرنسية، هناك القاعدة العسكرية الأمريكية، وهي أكبر قاعدة عسكرية للولايات المتحدة في إفريقيا، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ودخول القارة الإفريقية في إطار الاستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب، أنشأت الولايات المتحدة "فرقة العمل المشتركة للقرن الإفريقي" عام 2002. وفي عام 2008 اندمجت هذه القوات ضمن القيادة الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم)، وتحول معسكر ليمونير -وهو مقر سابق للجيش الفرنسي في جيبوتي- إلى القاعدة العسكرية الدائمة الوحيدة للولايات المتحدة في إفريقيا.

كما استضافت جيبوتي منذ عام 2010 أول قاعدة عسكرية لليابان خارج حدودها منذ عام 1945، وقد تشكَّلت هذه القوات في إطار مُكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية. أيضًا افتتحت الصين في أغسطس2017 أول قاعدة عسكرية لها في إفريقيا في جيبوتي. وبالإضافة إلى هذه القواعد، أنشأت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها في العالم في الصومال وافتتحتها في العام 2017. كما اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة عقب اندلاع الحرب في اليمن في مارس 2015 إلى توسيع حضورها العسكري على الجانب الإفريقي من البحر الأحمر، فأنشأت قاعدة عسكرية في إريتريا، وقاعدة أخرىفي بربرة بجمهورية أرض الصومال.[4] والجدول التالي يُوضح تفاصيل القواعد العسكرية في القرن الإفريقي.

[4] د. أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره.

جدول (1)

القاعدة	مكانها	تاريخ التأسيس	المساحة الحالية (هكتار)	عدد الجنود حاليًا	مبلغ الإيجار السنوي (مليون $)
الأمريكية	جيبوتي	2002	200	4000	63
الفرنسية	جيبوتي	1969	1200	1450	40
الإسبانية	جيبوتي	2008		50	
الصينية	جيبوتي	2017	36	1000	20
اليابانية	جيبوتي	2011	15	180	3.4
الإيطالية	جيبوتي	2014	5	80	2.6
التركية	الصومال	2017	400	300	
الإماراتية	إريتريا	2015	900	3000	500 (دفعة أولية)
	أرض الصومال	2016	4000	1000	442 (دفعة أولية)

الجدول من عمل الباحث مع الاستعانة ببعض المراجع المُستخدمة بالورقة

صورة 2: خريطة القواعد العسكرية الأجنبية في القرن الإفريقي[5]

[5] https://2u.pw/C3vx5ot0

وبالنسبة للقوى التي تتمتَّع بحضور عسكري في المنطقة دون أن تمتلك قواعد عسكرية؛ فهي:

- **المملكة المتحدة**: ولديها وجود عسكري في منطقة القرن الإفريقي؛ الصومال وكينيا مع مشاركة نشطة في مكافحة الإرهاب ضد حركة الشباب في المنطقة، بالإضافة لاستخدامها القاعدة الأمريكية في جيبوتي.
- **روسيا:** حيث تسعى روسيا للحصول على قاعدة عسكرية في المنطقة، وتُعد أرض الصومال والسودان من المرشحين الرئيسيين بعد رفض جيبوتي استئجار قاعدة عسكرية دائمة لروسيا خوفًا من الصدامات مع الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أُجريت مُباحثات روسية- سودانية بشأن إقامة مركز لوجستي لدعم القوات البحرية الروسية العاملة في المنطقة، وذلك في يونيو 2018، وتمَّت الموافقة على مسودة الاتفاقية المُنشئة له من قِبل رئيس الوزراء الروسي في ديسمبر 2018، وبشكل مواز أعلنت روسيا أيضًا عن وجود مُباحثات مع إريتريا لإنشاء مركز لوجستي في أغسطس 2018.
- **إيران:** كانت إيران بصدد إنشاء قاعدة بحرية في عصب بإريتريا في عام 2008 باسم حماية موقع مصفاة النفط؛ ولكن بسبب الحرب الأهلية في اليمن، وجدت إريتريا وإيران نفسيهما في السنوات اللاحقة في علاقة مواجهة. تدعم إيران المتمردين الحوثيين، وتصطف إريتريا مع المملكة العربية السعودية. ونتيجة لذلك، غادرت إيران عصب في عام 2015، وتدخَّلت المملكة العربية السعودية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.
- **الكيان الصهيوني:** أنشأت دولة الكيان قواعد استخباراتية عسكرية في مصوع وأمبا سوارا ودهلك في إريتريا لمراقبة ورصد تحركات إيران. مصر: أرسلت مصر أيضًا قاربًا عسكريًا من ميناء سفاجا في عام 2017 لدعم حلفائها في الحرب الأهلية في اليمن ومنع السفن الإيرانية من

الوصول إلى موانئ اليمن، ووقَّعت اتفاقيات دفاعية مُؤخرًا مع الصومال، وبدأت في إرسال قواتها إلى هناك بالفعل.[6]

- **المملكة العربية السعودية:** تبلورت المساعي السعودية تجاه إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي من خلال قيامها باستئجار مرافق عسكرية في إبريل 2015، كما أبرمت اتفاقًا أمنيًا مع جيبوتي بهدف إنشاء قاعدة عسكرية في عام 2016 عقبه تبني اتفاق للتعاون القضائي كجزء من استعداداتها لإنشاء قاعدة في عام 2017.[7]

وقد تسبَّب إنشاء قواعد عسكرية أجنبية في منطقة القرن الإفريقي في عداء سياسي وتنافس بين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لفترة طويلة. حيث وقفت مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضد إيران وتركيا وقطر. تدعم القوى الغربية المجموعة الأولى، بينما تدعم روسيا المجموعة الثانية. دفعت هذه المنافسات مصر إلى إرسال قوات إلى عصب بإريتريا، خوفًا من الصراع على مثلث حلايب، المنطقة المُتنازع عليها بين السودان ومصر، بينما وقَّعت السودان اتفاقية مع تركيا لإنشاء قاعدة تركية على ميناء سواكن لموازنة التحرك المصري، لكن المشروع توقَّف بعد الثورة السودانية.

ثالثًا: جيبوتي الدولة الصغيرة ذات الأهمية الكبيرة..

كما اتضح في العرض السابق للقواعد العسكرية في القرن الإفريقي؛ فإن جيبوتي البلد العربي الإفريقي النامي، الذي لا تتجاوز مساحته 23 ألف كيلومتر مربع، وبالكاد يصل عدد سكانه إلى مليون نسمة، ولا يتميَّز باقتصاد قوي ولا يملك ثروات طبيعية جاذبة، بل كثيرًا ما يعتمد على المساعدات الخارجية التي تقدمها المؤسسات الدولية والدول الصديقة؛ إلا أنه رغم ضآلة مساحته يكتظ

[6] Fekade Terefe, Mulugeta Tesfaye, "Militarisation of the Horn of Africa and what this means for regional security", GGA, **9/10/2023.** At: https://2u.pw/ApyMzGKJ

[7] د. محمود زكريا، "القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب (دراسة)"، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 2020/10/28. متاح على الرابط: https://2u.pw/LE6DYwLl

بحشد من الوجود العسكري الأجنبي، يتمثَّل بست قواعد عسكرية أجنبية، تعود إلى كلٍّ من فرنسا والولايات المتحدة واليابان والصين وإسبانيا وإيطاليا. وتسعى هذه الدول من خلال قواعدها العسكرية إلى حماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وتوسيع نفوذها السياسي والعسكري، إلى جانب الأهداف المُعلنة كالتصدي لظاهرة القرصنة ومكافحة الإرهاب وتأمين الطريق التجاري البحري المار بالبحر الأحمر.

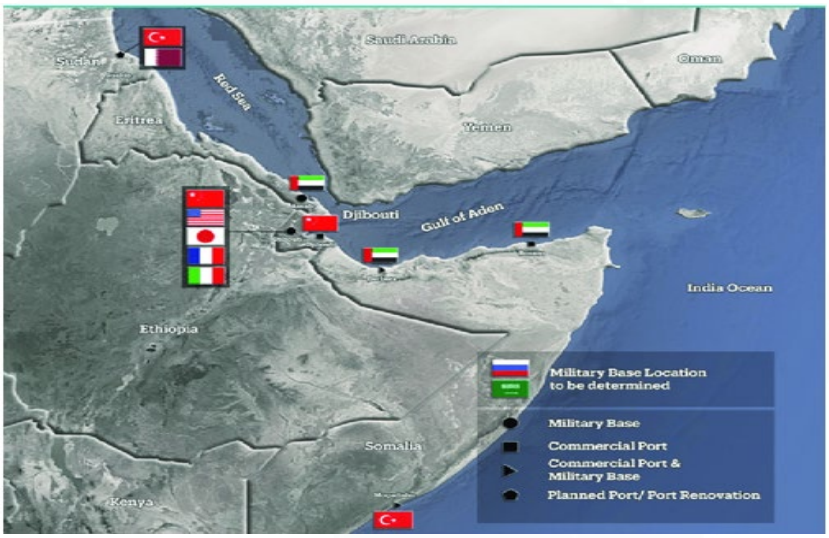

صورة توضح القواعد العسكرية في جيبوتي[8]

ويعود هذا من ناحية؛ إلى الموقع الإستراتيجي الفريد الذي تحظى به جيبوتي، إذ تطل على الجانب الغربي لمضيق باب المندب، البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والذي يتميَّز بأهمية اقتصادية وعسكرية وأمنية بالغة، ويُشكِّل جسرًا بين إفريقيا والشرق الأوسط، ويربط أوروبا بشرق آسيا. ونظرًا لموقعها، تتحكَّم جيبوتي بحركة الملاحة الدولية عبر مضيق باب المندب وخليج عدن، حيث يمر خط التجارة الدولي الذي يربط بين شرق آسيا وأوروبا، ويُشكِّل أحد أكثر الممرات الملاحية ازدحامًا في العالم، وينقل ما يُقدَّر بنحو 10% من التجارة العالمية، كما تعبر منه معظم صادرات الخليج العربي من الموارد الطاقية المُتجهة إلى أوروبا وأميركا. كما تتمتَّع جيبوتي بعلاقات

[8] https://2u.pw/Vxg30UEA

خارجية متوازنة، وروابط ودية مع دول الجوار، إضافةً إلى ما تحظى به من وضع داخلي مُستقر نسبيًا في محيط يعج بالصراعات، سواء من الجانب الإفريقي أو بالاتجاه الآخر نحو الشرق الأوسط.[9]

صورة توضح موقع جيبوتي الاستراتيجي على باب المندب[10]

ومن ناحية ثانية؛ تمتلك جيبوتي اقتصادًا هشًا، تعوزه المُقومات الأساسية للتنمية الزراعية، ويفتقر إلى قاعدة صناعية متينة، مع محدودية الاستثمار في التعدين، مما جعله مُعتمدًا بشكلٍ كبير على قطاع الخدمات، الذي يُمثّل نحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي، ولاسيما اعتماده على الموانئ، التي تُعدّ بمنزلة مراكز للشحن والتزود بالوقود. ونظرًا لضعف الاقتصاد، وكجزء من إستراتيجيتها في رفع الناتج المحلي، تعمل السلطات في البلاد على استثمار الأهمية الجيوستراتيجية لموقع جيبوتي، وذلك من خلال تأجير الأراضي للقوات العسكرية المختلفة، بهدف تعزيز الوضع الاقتصادي والأمني للبلاد. حيث تُشكّل الرسوم السنوية لتأجير الأراضي لإقامة القواعد العسكرية الأجنبية جزءًا مهمًا ثابتًا للدخل القومي في جيبوتي، وبحسب دراسة لمعهد

[9] "القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي.. نفوذ أجنبي يوفر نحو خُمس دخل البلاد"، الجزيرة نت، 2023/12/23.
متاح على الرابط: https://2u.pw/2sSNXhhp

[10] https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44968471

أبحاث جايكا التابع للوكالة اليابانية للتعاون الدولي، فإن إيرادات إيجار القواعد العسكرية المُتمركزة في جيبوتي بلغت عام 2020 حوالي 129 مليون دولار أميركي، بنسبة وصلت إلى 18% من دخل البلاد. كما تُقدِّم الدول المُستأجرة مشاريع ومُبادرات ومساعدات مالية من شأنها تعزيز اقتصاد جيبوتي، ورفع المستوى المعيشي للسكان، ويختلف حجم التبرعات من سنة إلى أخرى، لكنها في الغالب تتراوح بين 10% إلى 20% من ميزانية الدولة.[11]

ومن ناحية ثالثة؛ القرب الجغرافي لجيبوتي من مناطق الصراع؛ حيث يُشكِّل قُرب جيبوتي جغرافيًا من مناطق الصراع في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، ووضعها كنموذج للاستقرار في منطقة تُعاني من الاضطرابات عاملاً لجعلها مركزًا مميزًا لكل من عمليات الأمن البحري، دوريات مكافحة القرصنة، ضربات الطائرات بدون طيار الإرهابية، عمليات القوات الجوية، العمليات الخاصة بمكافحة الإرهاب، المُراقبة الاستخباراتية، وحفظ السلام والمساعدات الإنسانية، فعلى سبيل المثال يُمكن عن طريق جيبوتي الوصول لكلٍّ من اليمن والصومال، حيث تُعاني اليمن من حرب أهلية مُمتدة منذ بداية حدوث التغييرات السياسية في اليمن في عام 2011، التي تشهد حالة من الصراع الداخلي على السلطة السياسية في إطار المرحلة التالية على سقوط نظام الرئيس الأسبق (على عبدالله صالح). كما تعاني الصومال من صراع داخلي مُمتد، منذ سقوط نظام سياد بري مع مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، وهو ما جعل الصومال بؤرة للاضطرابات الممتدة ذات التداعيات العالمية والإقليمية، ولعل من أبرزها التهديدات المرتبطة بحركة الشباب المجاهدين التي تعد بمثابة أحد أبرز الحركات الإرهابية العابرة للحدود في إفريقيا والتهديد الناجم عن عمليات القرصنة قرابة السواحل الصومالية، ويُضاف إلى ذلك قُرب جيبوتي من الحروب الأهلية في السودان وجنوب السودان، والنزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان، والنزاعات

[11] "القواعد العسكرية الأجنبية في جيبوتي.. نفوذ أجنبي يوفر نحو خُمس دخل البلاد"، مرجع سبق ذكره.

الحدودية المُجمدة بين إثيوبيا وإريتريا والمُمتدة منذ نهاية التسعينيات ومطلع العقد الأول من الألفية الجديدة حتى عام 2018.[12]

[13]صورة توضح موقع جيبوتي من مناطق الصراع الافريقي

رابعًا: تداعيات توسُّع الحضور العسكري الأجنبي في القرن الإفريقي

إن انتشار القواعد العسكرية والحضور الأجنبي في منطقة القرن الإفريقي له آثار مُختلفة على دول المنطقة. قد يُساعد بعضها الدول المضيفة على تحقيق مصالحها الوطنية الإستراتيجية وقصيرة الأجل، ولكنه من ناحية أخرى، قد يكون مصدر قلق لتلك الدول. حيث:

من التداعيات الإيجابية؛ جلب توسُّع القواعد العسكرية الأجنبية في منطقة القرن الإفريقي فوائد اقتصادية لا يُمكن إنكارها للدول المضيفة من خلال تأجير القواعد العسكرية والموانئ والمطارات، كما تستفيد دول القرن الإفريقي أيضًا من الدعم الدبلوماسي، والتكنولوجيا العسكرية، والتدريب، والبنية التحتية العسكرية، وتطوير المرافق من خلال التعاون العسكري، وحماية أمن الحدود. كما

[12] د. محمود زكريا، مرجع سبق ذكره.

[13] https://defense-arab.com/vb/threads/195733/

استخدمت دول القرن الإفريقي القواعد العسكرية الأجنبية كسلاح لكبح نفوذ القوى العظمى. فعلى سبيل المثال؛ واجهت الصومال الإمارات العربية المتحدة من خلال الاقتراب من تركيا وروسيا، وعلَّقت إريتريا صفقة ميناء عصب لإيران لتحل محلها المملكة العربية السعودية. كما ساعد وصول الجيوش الأجنبية في حماية خطوط التجارة الساحلية من القرصنة والسطو المُسلح في المحيطات، كما يحمي المنطقة من الهجمات الإرهابية، وتمكَّنت دول القرن الإفريقي من تعزيز قدرات قواتها البحرية.[14]

أما عن التداعيات السلبية؛ يُمكن الإشارة إلى إمكانية اندلاع حروب بالوكالة بين القوى الإقليمية والعالمية المُتنافسة، والعلاقات المُتنافرة بين القوى السياسية المحلية، والميل إلى المحسوبية السياسية، والسماح باستمرار إرث الهيمنة الاستعمارية وإعاقة التحول الديمقراطي. وعلاوةً على ذلك، شهدت المنطقة نمطًا مُتأرجحًا من التحالفات مع القوى المحلية والإقليمية والعالمية كما حدث في أعقاب بداية الحرب الأهلية في اليمن وغيرها من المواقف العالمية مثل أزمة الخليج. وتُؤثِّر مثل هذه العلاقة غير المُستقرة والمُتقلِّبة على السلام والأمن المُستدامين في المنطقة. ففي السنوات الأخيرة، على سبيل المثال؛ تحوَّلت إريتريا من إيران إلى السعودية، ومقديشو من الإمارات العربية المتحدة إلى تركيا، ورفضت جيبوتي إقامة قواعد لروسيا، وانحاز السودان إلى إثيوبيا لبعض الوقت وإلى مصر في أوقاتٍ أخرى بسبب النزاع على مياه النيل وسد النهضة. وتُؤدي مثل هذه التحالفات المُتغيرة والمُرتبطة بانتشار القواعد العسكرية الأجنبية إلى عدم الاستقرار في المنطقة.[15] ويُمكن مُلاحظة تلك التداعيات في عدة دوائر..

الدائرة الإفريقية؛ يحمل الحضور العسكري في القرن الإفريقي تهديدًا كبيرًا لسيادة هذه الدول. على سبيل المثال؛ فإن قاعدة دولة الإمارات العربية المتحدة في ميناء بربرة في أرض الصومال تُهدِّد مشروع الصومال المُوحَّد؛ حيث تمتلك أرض الصومال بالفعل قوة أمنية قوية نسبيًا،

[14] Fekade Terefe, Mulugeta Tesfaye, Loc. Cit.
[15] Idem.

وسيضمن بناء القاعدة والدعم اللاحق من الإمارات العربية المتحدة أن مقديشو لن تكون قادرة على بسط سيطرتها على هرجيسا. ومن المُحتمل أن يؤدي هذا إلى المزيد من الصراع، خاصةً عندما تبدأ بونتلاند في إعادة المُطالبة باستقلالها، ومع استغلال الشباب لهذه الاختلافات لزيادة تأثيرها. علاوةً على ذلك، هدَّدت القاعدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب الحصار القطري، بإعادة إشعال الصراع الحدودي بين إريتريا وجيبوتي منذ قرار جيبوتي بقطع العلاقات مع قطر في ضوء علاقتها الوثيقة مع الرياض، سحبت الدوحة قواتها لحفظ السلام (2017)؛ في حين أن الدعم الإماراتي لإريتريا شجَّع أسمرا على إعادة نشر قواتها في جزر دوميرا المُتنازع عليها، والتي تعينها الأمم المتحدة على أنها تنتمي إلى جيبوتي.[16]

والاتجاه إلى بناء القواعد العسكرية في إريتريا وجيبوتي وجمهورية أرض الصومال والسودان، يُثير حفيظة دول إقليمية أخرى، وتحديداً إثيوبيا والتي تُمثِّل دولة إقليمية رئيسة في شرق إفريقيا، ولها نفوذ كبير في الإقليم بحكم دورها في تسوية صراعاته، ومكافحة الإرهاب، وقيادتها للتنظيمات الإقليمية الفرعية في الإقليم وفي مقدمتها "الإيجاد"، وهي أقرب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، والاتحاد الأوروبي في قضايا الهجرة في الإقليم. إلا أنها لم تدخل سباق القواعد العسكرية في القرن الإفريقي بحكم تحولها إلى دولة حبيسة منذ عام 1993(عقب استقلال إريتريا)، كما تواجه مُنافسة كبيرة من قِبل الدول المُقيمة للقواعد العسكرية في جيبوتي والتي يُمثل ميناؤها المنفذ الرئيسي لتواصل إثيوبيا مع العالم الخارجي. وفي ظل مشكلات النظام السياسي الإثيوبي مع المعارضة، وعلاقات إثيوبيا المُتوترة مع مصر وخوفها من التأثير المصري على دول الخليج العربي، تبرز احتمالات كبيرة لتقويض القواعد العسكرية في البحر الأحمر، للتوازن بين دول شرق إفريقيا، بفقدان إثيوبيا لأهميتها الإقليمية.[17]

---

[16] "إفريقيا ومشكلة القواعد العسكرية الأجنبية"، World Beyond War، 2018/2/19. متاح على الرابط:
https://2u.pw/xoZ0dG2c

[17] د. أميرة محمد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره.

الدائرة العربية؛ يُؤثّر تزايد الحضور العسكري الأجنبي في البحر الأحمر على التوازن الإقليمي بين الدول العربية، فدول الخليج العربي التي تبذل جهوداً واسعة لتقليص النفوذ الإيراني على البحر الأحمر، لا تسعى لاستبدال هذا النفوذ بنفوذ تركي، خاصةً في ظل التحالف بين قطر وتركيا خلال الأزمة الخليجية الأخيرة، وتبنّي بعض دول شرق إفريقيا (السودان، الصومال) لموقف مُحايد من الأزمة، مما يُشير إلى احتمالات استعادة قطر لمكانتها في شرق إفريقيا، خاصةً أنها بذلت جهوداً للوساطة في أزمات هذا الإقليم خلال السنوات الأخيرة.

الدائرة الأسيوية؛ يُشير الوجود المتزايد للقوى الآسيوية في القرن الإفريقي إلى تهديد آخر؛ ففي أعقاب الوجود المُتزايد للصين في البلاد، تزايدت المخاوف في الدوائر اليابانية والهندية بشأن تداعيات ذلك على النفوذ الصيني في المحيط الهندي، والنتيجة هي توسُّع النفوذ الياباني في جيبوتي. ولم يقتصر الأمر على تصدير التوترات في بحر الصين الشرقي إلى إفريقيا، بل جعل إفريقيا أيضًا مُتورطة عمليًا في تصرفات ضيوفها في أماكن أخرى. ويتضح هذا في دور جيبوتي كقاعدة لعمليات الطائرات بدون طيار الأمريكية في الصومال واليمن، فضلاً عن استخدام الإمارات العربية المتحدة لقاعدة عصب في إريتريا للعمليات في اليمن. ومن المهم أيضًا التأثير المزعزع للاستقرار الذي قد يخلفه التنافس المتزايد بين القوى العالمية الكبرى على القارة. فالتنافس بين الولايات المتحدة والصين يتجلّى في جيبوتي، حيث تتنافس الدولتان على التفوق على بعضهما البعض ويتهم كل منهما الآخر بالتجسُّس، الأمر الذي يُثير مخاوف جدية بشأن النتائج طويلة الأجل المُترتبة على استمرار التوتر بين القوى العالمية (الصين والولايات المتحدة) وبين القوى الإقليمية (مثل اليابان والصين). وبصرف النظر عن تحويل إفريقيا إلى ساحة للتنافس بالوكالة بين دول خارج الإقليم، فإن تداعيات تصاعُد مثل هذه التوترات مُرتفعة أيضًا، وفي حالة حدوث مثل هذا التصعيد

فإن الدولة المضيفة والقارة الإفريقية بشكلٍ عام ستكونان على خط المواجهة، وسينالهما الجانب الأكبر من الدمار الذي سينجم عن ذلك.[18]

الخُلاصة

شهدت منطقة القرن الإفريقي عبر التاريخ تنافساً بين القوى الكبرى وذلك بسبب الموقع الإستراتيجي لهذه المنطقة، الواقعة على السواحل الشرقية من القارة الإفريقية، والذى جعلها مُتحكمة في الطريق التجاري الدولي، الذى يربط بين الشرق والغرب عبر البحر الأحمر، فضلاً عن أنها تُطل على خليج عدن وتُشرف على باب المندب، ومُقابلة لآبار النفط في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي ومُلاصقة لإقليم البُحيرات العظمى في وسط إفريقيا، الذى يتميَّز بغنى موارده المائية والنفطية والمعدنية، ولهذا كانت المنطقة محل للتنافس الاستعماري الذى عمل على تأجيج الصراعات بداخلها خدمةً لمصالحه. وقد تعدَّدت محاولات القوى الدولية لترسيخ نفوذها في القرن الإفريقي من خلال التسابُق لبناء القواعد العسكرية على السواحل الإفريقية. ويُمكن القول إن التطورات المتصاعدة في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة من جهة، والتنافس بين القوى العظمى (أمريكا والصين) من جهة أخرى؛ دفعت كلها في اتجاه إعادة تشكيل هذا الإقليم، مما يجذب العديد من الفاعلين الذين يجدون أن هذه التطورات تحمل فُرصًا حقيقية لتدعيم مصالحهم، ويسعى هؤلاء للبحث عن مواقع داخل الإقليم أو في جواره الجغرافي. وهنا تبرز أهمية إقليم القرن الإفريقي كأحد الأقاليم المهمة، والذي تتعاظم فيه فرص الفاعلين الخارجين بالشكل الذي يُهدِّد استقرار وأمن الإقليم.

[18] PSC report, "Questions over foreign military presence in Africa", ISS, **27/8/2019.** At: https://2u.pw/iWgRAf85

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info

/lcsms_info

/lcsms.info

/lcsms.info

/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info